نِعْمَ وبِئْسَ عند الفرّاء

إعداد الدكتور

عليّ محمود أحمد محمد خير

أستاذ النحو والصرف المشارك

كليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة

جامعة القصيم ـ المملكة العربية السعودية

نِعْمَ وبِئْسَ عند الفرّاء

عليّ محمود أحمد محمد خير

أستاذ النحو والصرف المشارك كليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة، جامعة القصيم المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: dr.ali22@yahoo.com

الملخـــص:

عنوان هـذا البحـث " نعم وبئس عنـد الفرّاء "، وهو يناقش مقُولـة تنـاقلهـا النحويّون، ونسبوها إلى الفرَّاء، وهي أنّه يقول باسميّة نِعْمَ وبِئْسَ لا بِفِعْليّـتِـهِما، وأثبتَ هذا البحث أنه لا يقول باسميتهما خلافًا للمشهور، وذلك بعد قراءة متأنّية لكتابِهِ "معاني القرآن" تبيّن فيها أنّ الفرّاء يُثبت لهما كلّ علامات الفِعل، ولخَّصتُ ذلك في خمسة أدِلّة هي: إِلْحاقُ تاء التأنيث بِهِما، واتصالُ الضمير بهما، وجُمُودهما ومعناهما، وقياسهما على أفعال أخرى، ورفْعهما فاعلاً بعدهما.

وجاء إطار البحث في: مَدخل فيه مَسْـــرَد للنحويّين الذين نسبوا القول بالاسميّة إلى الفرّاء، والآيات التي تحدث فيها الفرّاء عن نِعْمَ وبِئْسَ. والمبحث الأول وتضـمّـــن أهم الأسباب التي جعلت النحويّين ينسبون ذلك القول إلى الفرّاء. والمبحث الثاني وبَـــيَّن أنّ الفراء لا يقول باسمية نعم وبئس خلافًا للمشهور. ثم خاتمة لخصت فيها أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: اسمية نعم – اسمية بئس – الفعل الجامد – الفراء.

"Yeah" and "Shame" for al-Farrā

By: Ali Mahmoud Ahmed Mohammed Kheir
Associate Professor of Syntax and Morphology
Faculty of Arabic Language and Social Studies
Qassim University
Saudi Arabia
E-mail: dr.ali22@yahoo.com

Abstract

This research demonstrates the well-known statements "Yeah" and "Shame" as attributed to al-Farrā and the grammarians passed them down afterwards. The grammarians quoted al-Farrā saying that both "Yeah" and "Shame" are nominal phrases rather than verbal, but this research has found out that al-Farrā did not say so in contrast to what was known. On reading his book " The Meaning of The Holy Qur'an" carefully, it became clear that al-Farrā had attributed all signs of the verb to these statements. Accordingly, the research has introduced five clues on this hypothesis. First, they can be followed by the feminine 'ta'. Second, they can be connected to various pronouns. Third, they can be both solid and have meaning. Fourth, they can be controlled exactly like other verbs. Fifth, they influence the subject that follows them. This research includes an introduction, two chapters and a conclusion. The introduction gives a detailed account of the grammarians who attributed the nominal phrases to al-Farrā and the verses where al-Farrā discussed "Yeah" and "Shame". The first chapter highlights the most important reasons why the grammarians attributed such statements to al-Farrā. The second chapter refuted the former allegation of the nominal phrases and proved that al-Farrā believed that these statements are verbal. Finally, the conclusion sums up the findings of the research.

Key words: "Yeah" is nominal, "Shame" is nominal, a solid verb, al-Farrā

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فهذا بحث مختصر مفيد – في نظري – يتناول جانبًا من جوانب نِعم وبِئس عند الفرّاء، ومسألة الخلاف فيهما مشهورة بين الاسميّة والفعليّة، على أنّ الذي اشتهر في خضمّ هذا الخلاف أنّ الفرّاء يقول باسميّتهما مخالفًا بذلك شيخه الكسائيّ والبصريّين، وأثبت البحث أنهما عنده فعلان، وشاعت مقولة قوله بالاسمية في كتب النحو، ونقلها الخلف عن السلف حتى جُعِلت من القطعيّات، ونقلها جمع غفير من النحويّين والمفسرين وأهل اللغة منهم: الزجاجيّ (ت ٣٣٧هـ)، وابن الشجريّ (ت ٥٤٢هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، والأشموني (ت ٩٠٠هـ)، والأزهريّ (ت ٩٠٥هـ)، والسيوطيّ (ت ٩١١هـ)، وغيرهم. وسار على هذا عدد كبير من المحدثين، وأورد أولئك جملة من الشواهد من الشعر ومن كلام العرب، وجعلوها من استدلال الفرّاء واحتجاجه على اسميّة نعم وبئس، فورد كثيراً مثل قولهم: " زعم الفرّاء وأكثر الكوفيّين أنّهما اسمان واستدلوا على ذلك ..." أو قولهم: " الفرّاء يجعلهما بمنزلة الأسماء ويحتجّ بقول ...". ووقفت عند كلّ هذه الشواهد المنقولة عن الفرّاء وبينت بيانًا واضحًا الفرق بين ما يرويه الفرّاء وبين ما يحتجّ به، فليس كلّ ما يرويه الفرّاء يحتجّ به، والفرّاء لم يحتجّ بشيء ممّا ورد في تلك الشواهد على اسميّة نعم وبئس.

وممّا أشكل على بعض المعاصرين كذلك بعض العبارات التي وردت في معاني القرآن للفرّاء فسارعوا بإطلاق الحكم بأنّ الفرّاء يقول باسميّة نعم وبئس من غير تمحيص لكلام الفرّاء، والنظر إليه في سياقه. وهذا ما استقصاه هذا البحث بعد وصْل العبارات المنتزعة والنظر إليها في سياقاتها كلّها في نظرة شاملة دقيقة لكلّ ما قال الفرّاء في معانيه عن نعم وبئس.

ولم أقف على بحث استقصى هذه المسألة ورفع عنها اللبس ــ فيما وقفت عليه ــ وقول مَنْ قال كالسيوطيّ وغيره: " ولا خلاف في أنّهما فعلان وإنما الخلاف فيما بعد الإسناد ..."لم يرفع الإشكال

ويُزِل اللبس، ويظلّ السؤال قائمـًا: من أين للنحويّن بنسبة القول إلى الفرّاء باسميّة نعم وبئس؟ وهل قال الفرّاء بذلك؟ فجِماع فكرة البحث هي جواب عن هذين السؤالين، على أنّ البحث ناقش فكرة عدم الخلاف في نعم وبئس، ووصل فيها إلى نتيجة مهمة.

واقتضت خطة البحث أن يتألف من هذه المقدمة، ومدخل وثلاثة مباحث تقفوها خاتمة فيها نتائج البحث.

أمّا المدخل ففيه أقوال النحويّين الذين نسبوا القول بالاسميّة إلى الفرّاءّ، ومن تبعهم من المحدثين، وفيه سرد للآيات التي كانت مدار الحديث عن نعم وبئس في معاني القرآن للفرّاء.

والمبحث الأول عن أسباب نسبة القول باسميّة نعم وبئس إلى الفرّاء.

أمّا المبحث الثاني فبعنوان: نعم وبئس فعلان عند الفرّاء لا اسمان، والأدلة على ذلك، وتنحصر هذه الأدلة في هذه العناوين:

إلحاق تاء التأنيث بهما.

اتصال الضمير بهما.

جمودهما ومعناهما.

قياسهما على أفعال أخرى.

رفعهما فاعلاً.

مدخـــل

مَنْ نَسب القول باسميّة نعم وبئس إلى الفرّاء:

قال الزجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ): " وهما ــ نعم وبئس ـ عند الكسائيّ وجميع البصريّين فعلان غير متصرفين، وهما عند الفرّاء اسمان "[١].

ونقل الزجاجيّ كذلك قول ثعلب (ت ٢٩١هـ) في جواب عن سؤال الرياشيّ له عن جملة (نعم الرجل يقوم): " الكسائي يضمر رجل يقوم، والفراء لا يضمر؛ لأن نعم عنده اسم وعند الكسائي فعل "[٢]

قال ابن الشجريّ (تـ ٥٤٢هـ): " وقال أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء هما اسمان "[٣].

وقال الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) قائلاً: " ذهب الكوفيّون إلى أنّ نعم وبئس اسمان مبتدآن. وذهب البصريّون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب عليّ بن حمزة الكسائيّ من الكوفيين "[٤].

ومن المفسرين الرازي (ت ٦٠٦هـ) يقول: " والفراء يجعلهما بمنزلة الأسماء "[٥].

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): " وزعم الفراء، وأكثر الكوفيين أنهما اسمان "[٦].

قال ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ): " وذهب الفرّاءُ وأكثرُ الكوفيّين إلى اسميّة نعم وبئس "[٧].

قال أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ): " وليسا باسمين فيلِيا عوامل الأسماء خلافًا للفراء بل هما فعلان لا يتصرفان "[٨].

قال المراديّ (ت ٧٤٩هـ): " وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان "[٩].

---

(١) الزجاجيّ، اشتقاق أسماء الله ص ١٤١. وينظر: مجالس العلماء ص ٤٨.

(٢) الزجاجيّ، مجالس العلماء ص ٤٨. والقفطيّ، إنباه الرواة ٢/ ٣٧٢.

(٣) ابن الشجري، أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٥.

(٤) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨١.

(٥) الرازيّ، التفسير الكبير ٣/ ٦٠٠.

(٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢.

(٧) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١١.

(٨) أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ٦٩.

(٩) المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٠٢.

قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): " فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان "[١].

قال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): " وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان "[٢].

قال الأشموني (ت ٩٠٠هـ) ينسب الرأي إلى الكوفيّن عامّة، يقول: " واسمان عند الكوفيين "[٣].

قال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): " رداً على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس "[٤].

قال السيوطيّ (ت ٩١١هـ): " ...وَالْفراء لِأَن نعم وَبئسَ عِنْده اسمان "[٥].

ومن بعض المحدثين من سار على ذلك منهم شوقي ضيف يقول: " وكان الفراء يذهب إلى أنّ نعم وبئس اسمان مخالفًا بذلك البصريين والكسائيّ "[٦]. ويقول أحمد مختار عمر: " ويذهب الفراء – وهو رأي باقي الكوفيين – إلى أنهما اسمان "[٧]. وقال آخر: " الزاعم – أي باسمية نعم وبئس – هو الفرّاء من الكوفيين "[٨]. ويجمل عبده الراجحي رأي الفراء مع الكوفيين يقول: " يرى الكوفيّون أنهما اسمان "[٩]

مواضع الحديث عن نعم وبئس في معاني القرآن للفرّاء:

وقف هذا البحث على كلّ الآيات التي تناول فيها الفرّاء الحديث عن نعم وبئس في كتابه معاني القرآن وتبلغ أربع عشرة آية، فليس في تناوله لها ما يدل على القول بالاسميّة لا تصريحًا ولا تلميحًا بل الواضح قوله بفعليتّهما كما سيأتي تفصيله، وفيما يأتي الآيات مرتبة كما جاءت في كتاب المعاني لا بترتيب المصحف:

قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ)[١٠]

(١) ابن هشام، أوضح المسالك ١/ ١٢، ٤٨ – ٣/ ٢٣٩، ٣٣٩. وينظر: قطر الندى ١/ ٢٧.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٠.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٢٧٥.

(٤) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤.

(٥) السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٥٠٥.

(٦) ضيف، المدارس النحويّة ٢٠٦، ٢٣٥.

(٧) عمر، البحث اللغويّ عند العرب ١٣١.

(٨) النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٦. وينظر: تحقيق البقاعيّ لأوضح المسالك ١/ ٤٨ الحاشية رقم ٢.

(٩) الراجحيّ، التطبيق النحويّ ٣١٣.

(١٠) من الآية ٩٠ سورة البقرة. الفراء، معاني القرآن ١/ ٥٦، ٥٧.

قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)[١]

قوله تعالى: (وَسَاءَتْ مَصِيراً)[٢]

قوله تعالى: (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)[٣]

قوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)[٤]

قوله تعالى: (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)[٥]

قوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ۝ جَنَّاتُ عَدْنٍ)[٦]

قوله تعالى: (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا)[٧]

قوله تعالى: (وَبِئْسَ الْمِهَادُ)[٨]

قوله تعالى: (وَبِئْسَ الْقَرَارُ)[٩]

قوله تعالى: (وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)[١٠]

قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)[١١]

قوله تعالى: (فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ)[١٢]

---

(١) من الآية ٢٧١ سورة البقرة. الفراء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

(٢) من الآية ٩٧ سورة النساء. الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٦٧.

(٣) الآية ٣ سورة الصف. الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٦٧.

(٤) من الآية ٦٩ سورة النساء. الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٦٨.

(٥) من الآية ٥ سورة الكهف. الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٦٩.

(٦) من الآيتين ٣٠، ٣١ سورة النحل. الفراء، معاني القرآن ٢/ ٩٩.

(٧) من الآية ٣١ سورة الكهف. الفراء، معاني القرآن ٢/ ١٤١.

(٨) من الآيتين ١٢، و١٩٧ سورة آل عمران. الفراء، معاني القرآن ٢/ ١٤٢.

(٩) من الآية ٢٩ سورة إبراهيم. الفراء، معاني القرآن ٢/ ١٤١.

(١٠) من الآية ١٢٦ سورة البقرة. الفراء، معاني القرآن ٢/ ١٤١.

(١١) من الآية ٥٠ سورة الكهف. الفراء، معاني القرآن ٢/ ١٤١.

(١٢) من الآية ١٧٧ سورة الصافات. الفراء، معاني القرآن ٢/ ٣٩٦.

المبحث الأول

أسباب نسبة القول باسميّة نعم وبئس إلى الفرّاء

في نظري أنّ عدة أسباب وراء نسبة القول باسميّة نعم وبئس للفرّاء، وأجملها في سببين:

الأول: روايات من قول العرب، ومن الشعر رُوِيت عن الفرّاء:

نقل ابن الشجريّ في أماليه عن الفرّاء عن بعض العرب قوله: " ما هي بنعم الولد "، وفيها دخول حرف الجر على نعم دليلاً على أنّها اسم، قال: " قال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ سمعت أحمد بن يحيى عن سلمة بن عاصم، عن الفراء: أن أعرابيًّا بُشِّر بابنة ولدت له، فقيل له: نعم الولد هي! فقال: والله ما هي بنعم الولد: نصرها بكاء، وبرّها سرقة" [(١)]. ثم نقلها تلميذه الأنباريّ في الإنصاف في مسألة الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في نعم وبئس[(٢)]، ثم قال الأنباريّ بعد أن نقل الرواية: " فأدخلوا عليها حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنّه من خصائص الأسماء "[(٣)].

ومن نقلها بعد ذلك جعلها من احتجاج الفرّاء، قال ابن مالك: " وزعم الفرّاء، وأكثر الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشره ببنت: والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة "[(٤)].

وكذلك سار جلّ النحويّين ممّن نقل الرواية جاعلين[(٥)] الفرّاء ممّن احتجّ بالرواية على أنّ نعم اسم. وفرق بين النقل والاحتجاج فإن ثبتت الرواية عن الفرّاء فهو لم يحتجّ بها على هذه المسألة وإنما نُقلت عنه.

---

(١) ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٥.

(٢) ينظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢.

(٥) ينظر: ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١١. والمراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٠٢. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢. والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك

كذلك نقل الرازيّ وغيره أنّ الفرّاء احتج بقول حسان بن ثابت قال: " والفرّاء يجعلهما بمنزلة الأسماء ويحتجّ بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ألسْـــنا بِـنـعْـم الـجـار يُـؤلَـف بَـيـتُـه من النـاس ذا مـال كثير ومُعْـدَمـا "[١].

وهو مسبوق بابن الشجريّ في ذلك[٢]، والفرّاء لم يحتجّ بهذا البيت كذلك، وذُكر البيت في كتب النحويّين شاهداً على اسميّة نعم عامّة دون نسبة الاحتجاج به إلى الفرّاء[٣].

بل منهم من توسع في نسبة كلّ الشواهد التي نُسبت إلى الكوفيّين، وجعلها من احتجاج الفرّاء، قال السيوطيّ: " وعن الفرّاء أنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله: والله ما هي بنعم الولد، وقولهم: نعم السّير على بئس العير[٤]، والإضافة في قوله: بنعْم طير وشباب فاخر[٥] "[٦].

الثاني: عبارات من معاني القرآن للفرّاء:

٢/ ٢٧٥. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٠، ١٦١. والأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٤، ٣٥. والنعمانيّ، اللباب في علوم الكتاب ٢/ ٢٧٨. والسيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ٢٣.

(١) الرازيّ، التفسير الكبير ٣/ ٦٠٠.

(٢) ينظر: ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) ينظر: ابن الوراق، علل النحو ص ٢٩٩ والأنباريّ، الإنصاف في مسشائل الخلاف ١/ ٨١.

(٤) وهو قول روي عن بعض فصحاء العرب يصف حماراً بطيئًا ركبه إلى محبوبته. ينظر: ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٥. والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٢. وابن مالك، شرح الكافية ٢/ ١١٠٢. وابن هشام، شرح قطر الندى ص ٢٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٣/ ١٦٠. والأشمونيّ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٢٧٥.

(٥) وهو شطر بيت من الرجز، وجاء في المصادر بلا نسبة، وشطره الأول: صبحك الله بخير باكر، وهو من الشواهد على اسميّة نعم لدخول حرف الجر عليها. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢. والأشمونيّ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٢٧٥. والسيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ٢٣. والسمين، الدر المصون ١/ ٥٠٧. والأزهريّ، تهذيب اللغة ٣/ ٩. وابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ١٩٦. وابن منظور، لسان العرب ١/ ٥٨٢.

(٦) السيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ٢٣.

أشكل على بعضهم عبارات وردت للفرّاء في معانيه، وهي قوله: " بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرِد منهما مذهب الفعل مثل قاما وقعدا "[١]، نقل شوقي ضيف هذه العبارة محتجّاً بها على اسميّة نعم وبئس عند الفرّاء قال: " حيث ينصّ – أي الفرّاء – على اسميّتهما[٢]. والفرّاء لا يقصد أنّ نعم وبئس اسمان، وإنما هذا النص منتزع من سياق يتحدث فيه الفرّاء عن تأنيث نعم وبئس، وعن صورة من صور فاعلهما، وعن خصوصية هذين الفعلين في المعنى، وفيما يأتي أنقل نص الفرّاء كاملاً على طوله ليتضح المقصود، قال الفرّاء: " ولو قيل: وساء مصيراً، وحسن مرتفقًا، لكان صوابًا كما تقول: بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة. فالتذكير والتأنيث على هذا، ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فِعْل المنزل لما كان وصفًا للدار. وكذلك تقول: نعم الدار منزلك، فتذكر فِعْل الدار إذ كانت وصفاٍ للمنزل. وقال ذو الرمّة:

أو حرّة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قومًا ونعموا قومًا. وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأنّ بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل قاما وقعدا. فهذا فِي بئس ونعم مطرد كثير. وربما قيل فِي غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم "[٣].

فالفرّاء في هذا النص يتكلم عن تأنيث هذين الفعلين بتاء التأنيث – وسيأتي مزيد من تفصيل لهذا – ويعلل لمجيء فاعل نعم وبئس ضميراً بارزاً مع النكرة المنصوبة على التمييز – وسيأتي كذلك اتصال نعم وبئس بالضمير دليلاً على فعليتهما – ، فالمشهور عند النحاة أنّ فاعل نعم وبئس في إحدى صوره يكون ضميراً مستتراً مُفسَّراً بنكرة، ولا يبرز هذا الضمير في تثنية ولا جمع فتقول نعم رجلين ونعم رجالاً،

(١) ضيف، المدارس النحوية ص ٢٠٦. الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٨.

(٢) ضيف، المدارس النحوية ص ٢٠٦.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٨.

إلّا أنّ الفرّاء يجوّز إبراز هذا الضمير: فيقال: بئسا رجلين ونعموا قومـًا، ويجوّز التوحيد بئس رجلين ونعم قومـًا كما مثَّل.

وأكد الفرّاء على قضية إلحاق الضمير هذه في أكثر من موضع عندما وقف عند مجموعة من الآيات، قال: " والعرب تُوحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قومـًا، ونعم قومـًا، وكذلك بئس. وإنما جاز توحيدها؛ لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أنّ لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك، وأنّه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد فِي الفعل "(١).

فيتضح أنّ معنى قول الفرّاء في النص الأول: " لم يرد منهما مذهب الفعل " أي لم يأتيا على طريقة الأفعال في التصرف والمعنى، وكذلك قوله في النص الثاني: " ليستا بفعل يلتمس معناه". ولو نقل شوقي ضيف نص الفرّاء كاملاً لتبيّن للقارئ المقصود، وكذلك لوجد أنّ الفرّاء نصّ على كلمة الفِعْل صراحة في قوله: " ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فِعْل المنزل " وقوله: " تقول: نعم الدار منزلك، فتذكر فِعْل الدار إذ كانت وصفـًا للمنزل " ويعني بالفعل نِعْمَ، إضافة إلى نصّ الفرّاء الواضح أنهما يأتيان على لفظ الفعل الماضي في قوله: " ألا ترى أنّ لفظهما لفظ فَعَل ".

(١) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ١٤١، ١٤٢.

المبحث الثاني

نعم وبئس فعلان عند الفرّاء لا اسمان

يرى العامة من جمهور النحويّين فعليّة نعم وبئس[(١)] البصريّون منهم، ثم الكسائيّ، والفرّاء كما أثبت هذا البحث، ولم يبق إلّا ما ذُكر من بعض الكوفيّين الذين يقولون بالاسميّة، وسيناقش البحث هذا فيما بعد. وذكروا علامات للفعل، وليس من غرض هذا البحث مناقشة هذه العلامات من كونها علامات للفعل أو عدمه والجدل الطويل الذي دار في ذلك ممّا بسطه الأنباريّ في إنصافه في حوالي ست صفحات في مسألة الخلاف في نعم وبئس بين البصريّين والكوفيّين، ولكنّ المهمّ والذي أكده هذا البحث وجود هذه العلامات في معاني القرآن للفرّاء. ومع أن النحويّين ذكروا هذه العلامات واحتجّوا بها بقوة على فعليّة نعم وبئس لكنهم لم ينتبهوا لها في معاني الفرّاء! ولم أجد نحويّـًا واحداً استدلّ في هذه القضيّة بنص من معاني الفرّاء. ولعلّ في بعض الأسباب التي ذكرتها آنفـًا بعض الرد على هذا، والله أعلم.

أجملت هذه العلامات – وهي أدلة واضحة على أنّ الفرّاء يقول بفعليّة نعم وبئس – في خمسة أدلة، هي: إلحاق تاء التأنيث بهما، واتصال الضمير بهما، وجمودهما ومعناهما، وقياسهما على أفعال أخرى، ورفعهما لما بعدهما. وبيانها على النحو الآتي:

١ –إلحاق تاء التأنيث بهما:

إلحاق تاء التأنيث بهذين الفعلين من أظهر علامات الفعل، قال سيبويه: " واعلم أنّ نعمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمتِ المرأة، وإنْ شئت قلت: نعمَ المرأة، كما قالوا ذهب المرأة. والحذف في نعمت أكثر "[(٢)]. وقال ابن مالك: " ويدلّ على فعليّتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما في كلّ

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٨، ٣/ ٢٦٦، ٤/ ١١٦. والمبرد، المقتضب ٢/ ١٤٠. وابن السراج، الأصول ١/ ٩٨. والزجاجيّ، اللامات ص ٣٥. وابن جنيّ، الخصائص ٣/ ٤٨. وابن جنيّ، اللمع ص ١٤٠. والزمخشريّ، المفصل ص ٣٦١. وابن هشام، شرح قطر الندى ص ٢٧. شرح شذور الذهب ص ٢٤. ومغني اللبيب ١/ ٦٥١، ٧٤٨، ٧٥٥. والجوجريّ، شرح شذور الذهب ١/ ١٥٠. وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٣/ ١٦٠. الأزهريّ، التصريح ٢/ ٧٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٨.

اللغات"[١] وكذلك جلّ النحويّين[٢] ذكر هذه العلامة. والفرّاء يعرض لهذا بوضوح، يقول: " فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثًا مثل: الدار منزل صدق، قلت: نعمت منزلاً، كما قال (وَسَاءَتْ مَصِيراً)[٣]، وقال (حَسُنَتْ مُرْتَفَقًا)[٤] "[٥]، فالمؤنث الذي مضى به الكلام وقاسه على مثاله في الآية الأولى "جهنم" وفي الآية الثانية "جنات"، ثم يقول: " ولو قيل: وساء مصيراً، وحسن مرتفقًا، لكان صوابًا كما تقول: بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة. فالتذكير والتأنيث على هذا، ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفًا للدار. وكذلك تقول: نعم الدار منزلك، فتذكر فعل الدار إذ كانت وصفًا للمنزل. وقال ذو الرمّة:

أو حـرّة عـيـطـل ثـبـجـاء مـجـفـرة دعـائم الزور نعمت زورق البلـد[٦] "[٧]

ومرت هذه القطعة من نصّ الفرّاء في الإشارة العابرة إلى قضية التأنيث في المبحث السابق في معرض الحديث عن أسباب نسبة القول إلى الفرّاء، كما مرّ في هذا الجزء من نصّ الفرّاء تسميته الصريحة لنعم بالفعل.

(١) ابن مالك، شرح الكافية ٢/ ١١٠٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ١١٤. والزمخشريّ، المفصل ص٣٦٣، ٣٦٤. والمراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٠٢. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١/ ٤٧، ٤٨. شرح شذور الذهب ص ٢٤. والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٢٧٥.والأزهريّ، شرح التصريح٢/ ٧٥. والنعمانيّ، اللباب في علوم الكتاب ٢/ ٢٧٨. والسيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ٢٣.

(٣) من الآية ٩٧ سورة النساء.

(٤) من الآية ٣١ سورة الكهف.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٧.

(٦) البيت من البسيط، ينظر: البغداديّ، خزانة الأدب ٩/ ٤٢٠، ٤٢١. والزمخشريّ، المفصل ص ٣٦٣.

(٧) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

٢-اتصال الضمير بهما:

يتصل الضمير بهذين الفعلين كما يتصل ببقيّة الأفعال فيُقال: نعما رجلين، ونعموا رجالاً كما يقولون: قاما وقاموا(١). قال الفرّاء: " ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قومًا ونعموا قومًا. وكذلك الجمع من المؤنث "(٢)، وقال في موضع آخر: " والعرب تُوحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وإنما جاز توحيدها؛ لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا عَلَى المدح والذم، ألا ترى أنّ لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد فِي الفعل "(٣). وإلحاق الضمير بهذين الفعلين روي عن الكسائيّ(٤)، والفرّاء تابع له في ذلك، وقد حكى الكسائيّ هذا عن العرب، والبصريّون لا يجيزونه استغناء بتثنية تمييزهما وجمعه(٥).

٣-ثنائيّة المعنى والجمود:

يتطرق الفرّاء إلى معنى هذين الفعلين وعدم تصرفهما، وهو يعلِّل لمجيئهما بصورة واحدة؛ لأنّهما لا يتصرفان، وهما يدلان على المدح والذم، قال: " وإنّما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأنّ بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل قاما وقعدا. فهذا فِي بئس ونعم مطرد

(١) ينظر: الأنباريّ، الإنصاف ١/ ٨١. وابن مالك، شرح الكافية ٢/ ١١٠٢، ١١١١. والجوجريّ، شرح شذور الذهب ١/ ١٥٣. والأشموني، شرح الأشموني ٢/ ٢٨٤. والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٤٦.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٨.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن ٢/ ١٤١، ١٤٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية ٢/ ١١١١. والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٨٠. والمراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩١٢. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨٤.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٩. والمبرد، المقتضب ٢/ ١٤٩. وابن السراج، الأصول في النحو ١/ ١١٧.

كثير"[١]، ويقول في موضع آخر: " وأنّه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد فِي الفعل "[٢]، ثم يقيسهما على الفعل "عسى"، قائلاً: " ونظيرهما (عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ)[٣]، وفِي قراءة عبد الله: (عسوا أن يَكونوا خيرًا مِنْهُم) ألا ترى أنك لا تقول: هو يعسى كما لم تقل يبأس "[٤]، ومن جهة أخرى يقيس "عسى" بـــ "ليس"، قال: " يقولون: ليس وليسُوا سواء، لأنَّه فعل لا يتصرف ليس له يفعل "[٥]. وسيبويه يشير إلى جمود هذين الفعلين ناصّـًا على فعليتهما، قال: " وأما نعم وبئس ونحوهما فليس فيهما كلام؛ لأنّهما لا تتغيران؛ لأنَّ عامّة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهنّ إذا كنّ أسماء للكلمة؛ لأنَّهن أفعال "[٦]، ثم يقيسهما على الأفعال المتصرفة، قائلاً: " وأمّا قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله. وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه "[٧].

وفي نظري الفرّاء يربط ربطًا دقيقًا بين طرَفيْ هذه الثنائيّة (المعنى والجمود) لهذين الفعلين، وهذا واضح في قوله: " " نعم وبئس دلالة على مدح أو ذم ولم يرد منهما مذهب الفعل "، ويربط من ناحية أخرى

هذه الثنائية بالصورة التركيبيّة، فهو عندما يجيز إبراز الضمير وعدم إبرازه (التوحيد) مع النكرة المميزة في مثل نعموا رجالاً، ونعما رجلين يُعلِّل لهذه الصورة بخصوصيّة المعنى لنعم وبئس في قوله السابق، وكذلك في قوله: " أما قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وإنما جازَ توحيدها؛ لأنهما ليستا

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٨.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن ٢/ ١٤١، ١٤٢.

(٣) من الآية ١١ سورة الحجرات.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن ٢/ ١٤٢.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن ٣/ ٦٢.

(٦) سيبويه، الكتاب ٣/ ٢٦٦.

(٧) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٦.

بفعل يلتمس معناه ". وأشار سيبويه إلى خصوصيّة نعم وبئس في المعنى بقوله: " وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فِعل لغير هذا المعنى "(١).

وابن جنّي يربط ربطًا واضحًا بين معنى هذين الفعلين وجمودهما بقوله: " إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه، أخرج عن معتاد حاله من التصرف فمنعه. وذلك نعم وبئس "(٢)، ويقول في موضع آخر: " ألا ترى أنّ أصل الأفعال أن تتصرف، وقد منعوا نعم، وبئس، وحبّذا، وفعل التعجب التصرف لـما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أمُّوه والنحو الذي قصدوه "(٣).

وهذه الخصوصيّة في المعنى جعلت بعض النحويّين لا يصنّف بعض الكلمات في الأسماء ولا في الأفعال كاسم الفعل وسمّوه بالخالفة(٤). وتوسع تمام حسان في مفهوم الخالفة وهو يعيد النظر في تقسيم الكلمة منطلقًا من ضابط المبنى والمعنى، فجعل الخالفة قسمًا من سبعة أقسام للكلمة تَخرُج عن حدّ الأفعال والأسماء، وأدخل فيها نعم وبئس وأسماء الأصوات وصيغة التعجب، وعرّفها بأنّها أساليب إفصاحيّة إنشائيّة تُعبِّر عمَّا تجيش به النفس(٥)، وهو اجتهاد مقدر بناه على قضيّة المبنى والمعنى وبنى على السابقين له في ذلك، إلّا أنّ هذه الخصوصيّة في المعنى لا تُخرجهما من حدّ الأفعال في نظري، وهو المـُجمع عليه، قال الأشمونيّ في التقسيم الثلاثيّ للكلمة: " والنحويّون مجمعون على هذا إلّا مَن لا

(١) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٩.

(٢) ابن جنيّ، الخصائص ٣/ ٤٨.

(٣) ابن جنيّ، المنصف ص ٢٤١.

(٤) ومن أطلق مصطلح الخالفة هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحويّ الأندلسيّ المولود سنة (٦٢٥هـ) وهو عالم حافظ متقن، ترجم له الذهبيّ، والصفديّ، وقال السيوطيّ هو: " الذاهب إلى أنّ للكلمة قسمًا رابعًا وسماه الخالفة". ينظر: السيوطيّ، بغية الوعاة ١/ ٣١١. والسيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٥. و الذهبيّ، تاريخ الإسلام ١٥/ ٥٠. والصفديّ، الوافي بالوفيات ٦/ ٢٥٧، ٢٥٨. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤. والمراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٢٧١.

(٥) حسان، االغة العربيّة معناها ومبناها ص ١١٥ وما بعدها.

يُعتدُّ بخلافه "[١] وليس صحيحًا نسبة مصطلح الخالفة إلى الفرّاء كما ذكر تمّام مُحِيلاً إلى شرح الأشموني[٢].

٤-قياسهما على أفعال أخرى:

يقيس الفرّاء الفعلين نعم وبئس على أفعال مُتّفق على فعليتها عند جمهور النحويّين كعسى[٣]، وليس[٤]، قال الفرّاء: " ونظيرهما (عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنهُم)[٥]، وقال في ليس : " لأنّه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس له يفعل "[٦]. ثم يذكر نعم وبئس مع أخواتهما من أفعال هذا الباب مثل (حَسُن) و (كَبُر) و (سَاء) في مواضع متعددة من كتابه[٧].

٥-يرفعان ما بعدهما فاعلاً:

تحدث الفرّاء عن فاعل نعم وبئس، وذكر كلّ صوره فعند قوله تعالى: (فَسَاءَ قَرِينًا)[٨] قال: " بمنزلة قولك: نعم رجلاً، وبئس رجلاً. وكذلك وَسَاءَتْ مَصِيراً، وكَبُرَ مَقْتًا، وبناء نعم وبئس ونحوهما أن

(١) الأشمونيّ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤. وينظر: المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٢٧١.

(٢) ينظر: حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها ص ٨٩. قال الأشمونيّ عن أسماء الأفعال: " وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل " وقال في رأي الكوفيّين: " وذهب الكوفيّون إلى أنها أفعال حقيقية " الأشمونيّ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٩١.

(٣) خلافًا لمن يرى أنّها حرف كما نُقل عن ثعلب وابن السرّاج، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٢، ٣٢٣. وابن هشام، أوضح المسالك ١/ ٣١٦.

(٤) خلافًا أنّها حرف؛ كالفارسيّ، وابن السراج وابن شقير، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١/ ٢٦٢. والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣١ .لمن يرى.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن ١٤٢/٢.

(٦) الفرّاء، معاني القرآن ٣/ ٦٢.

(٧) ينظر: الفرّا، معاني القرآن ١/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩. ٢/ ١٤١، ٣٩٦.

(٨) من الآية ٣٨ سورة النساء..

ينصبا ما وليهما من النكرات، وإنْ يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب "[١].

فهو يذكر أربع صور للفاعل:

الصورة الأولى:

أن يكون ضميراً مستتراً يفسره التمييز، ومثاله الآيات التي ذكرها (فساء قرينًا) و(ساءت مصيراً) و(كبرمقتًا)، ومثَّلَ له بقوله: نعم رجلاً، وبئس رجلاً.

الصورة الثانية:

أن يكون محلَّى بالألف واللام، وهو ما يعنيه بقوله: " أن يرفعا ما يليهما من معرفة غير مؤقتة ". وقد مثّلَ كثيراً لهذا النوع بمثل قوله: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل عمرو[٢]، وغيرها من الأمثلة[٣].

الصورة الثالثة:

أن يُضاف إلى المحلّى بالألف واللام، وهو ما عناه بقول: " وما أُضيف إلى تلك المعرفة "، ومثَّلَ له في مواضع أخرى بقوله: نعم سائس الخيل زيد[٤].

الصورة الرابعة:

المضاف إلى النكرة وهو ما عناه بقوله: " وما أضيف إلى نكرة "، ومَثَّل له بقوله: نعم غلام سفر زيد، قال: " وإن أضفت إلى نكرة رفعت، ونصبت كقولك: نعم غلام سفر زيد "[٥]. وذكر النحويّون شواهد

(١) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٦٧.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

(٣) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

لهذا النوع من الفاعل[١]، ولم يُجِزْه سيبويه والبصريّون، وقال سيبويه ذاكراً الأنواع التي ذكرها الفرّاء: "فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نِعم عاملة فيه الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل "[٢]، وقد نصّوا صراحة على أنّ نعم وبئس فعلان يرتفع بهما ما بعدهما، قال المبرد: " فنحو قولك نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عبد الله، ونعم الدار دارك، وإن شئت قلت نعمت الدار لما أذكره لك إِن شَاءَ الله وبئست الدابَّة دابتك، وأمّا قولك الرجل والدابّة والدار فمرتفعات بنعم وبئس؛ لأنَهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما "[٣]، وهكذا ذكر ابن السراج قريبًا من عبارة المبرد باختصار ناصّا على قوله: " لأنَهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما "[٤].

ولا يجيز الفرّاء في فاعل نعم وبئس أن يكون "ما" أو "مَنْ" أو "الذي" إلّا إذا وُصِلَا بما يُوصَل به الذي ويُستغنَى عن الاسم المخصوص[٥]، قال: " ولا يصلح أن تولي نعم وبئس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع"[٦]، والاسم المرفوع يعني به المخصوص بالمدح أو الذم، ويمثل لذلك بقوله: " من ذلك قولك: بئسما صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت. ولا يجوز ساء ما صنيعك "[٧]، ويعترض على تجويز الكسائيّ لذلك، قائلاً: " وقد أجازه

(١) ينظر: القيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١١٩. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٧٨. والسيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ٣٢. والمراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٠٦. والبغدادي، خزانة الأدب ٩/ ٤١٥، ٤١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٦، ١٧٨.

(٣) المبرد، المقتضب ٢/ ١٤١.

(٤) ابن السرّاج، الأصول ١/ ١١٢.

(٥) تحدث الفرّاء عن المخصوص بالمدح أو الذم كثيراً، ولا أريد أن أقحمه في هذا المبحث؛ لأنّ الحديث عن مرفوع هذين الفعلين وهو الفاعل، وهو كاف للدلالة على فعليّة هذين الفعلين.

(٦) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

(٧) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

الكسائيّ في كتابه على هذا المذهب... ولا نعرف ما جهته، وقال – أي الكسائيّ – : أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفا تامًا، ثم أضمروا لصنعت (ما) كأنّه قال: بئسما ما صنعت، فهذا قوله وأنا لا أجيزه "[١].

ويشبِّه الفرّاء نعم وبئس باتصالهما ب (ما) بـــ (حبّذا)، وذلك عندما تكلم عن قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)[٢]، يقول: " فإذا جعلت (نعم) (صلة لـــ (ما) بمنزلة قولك (كلّما) و (إنّما) كانت بمنزلة (حبذا) فرفعت بها الأسماء من ذلك قول الله عز وجل: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) رفعت (هِيَ) بـــــ (نعما)، ولا تأنيث في (نعم)، ولا تثنية إذا جعلت (ما) صلة لها، فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة(ذا) من (حبذا) "[٣].

لا خلاف بين البصريّين والكوفيّين في نعم وبئس:

بعد أن أثبت هذا البحث أنّ الفرّاء يقول بفعليّة نعم وبئس مع الكسائيّ والبصريّين، فينتفي الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في هذه القضيّة من أصله، فكلّ ما نُقل عن الكوفيّين منقول عن الكسائيّ أو الفرّاء، والأنباريّ الذي أطال في هذه المسألة في كتابه الإنصاف، وسرد حجج الكوفيّين والبصريّين لم يذكر واحداً من الكوفيّين الذين احتجوا باسميّتهما ممّا يجعل ما قيل فيهما راجع إلى الكسائيّ أو الفرّاء.

وإذا انتقلنا إلى أبرز الكوفيّين بعد الفرّاء وهو ثعلب، نجده تابعًا للفرّاء في قضيّة نعم وبئس؛ لأنّي لم أجد له رأيًا مستقلّا فيهما. ويؤكد هذه التبعيّة ابن الشجريّ قائلاً: " وقال أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء هما اسمان، وتابعه أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب وأصحابه "[٤]، وتبعيّة ثعلب وأصحابه أو غيرهم في الاسميّة لا تقوم على أساس كما بيّن هذا البحث على طوله، فماذا بقي من الخلاف؟

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٧.

(٢) من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن ٥٧، ٥٨.

(٤) ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٥.

الخاتمــة

تم بتوفيق الله هذا البحث وفيما يأتي خاتمته مُلخصةً في هذه النتائج:

١-تناقل النحويّون خلفًا عن سلف مقولة أنّ الفرّاء يقول باسميّة نعم وبئس لا بفعليّتهما، وأثبت هذا البحث عكس ذلك.

٢-تحدث الفرّاء عن نعم وبئس في كتابه معاني القرآن في مواضع عدة، وكان مجموع الآيات التي دار فيها الحديث أربع عشرة آية من القرآن الكريم.

٣-بيّنت الأسباب التي جعلت النحويّين ينسبون القول باسميّة نعم وبئس للفرّاء، أجملتها في سببين:

أولهما:

الروايات المنقولة من أقوال العرب والشعر، جُعِلتْ من احتجاج الفرّاء، وبيّنت أنّ الفرّاء لم يحتجّ بشيء منها، وإنّما رواها فحسب.

ثانيهما:

العبارات التي انتزعها بعض المحدثين من كلام الفرّاء في معاني القرآن انتزاعًا غير موفق من سياقها، وليس فيها دليل على اسميّة نعم وبئس وإنّما ذكرها الفرّاء في معرض حديثه عن صور الفاعل لنعم وبئس وتأنيثهما وجمودهما ومعناهما، ومحصلة قوله في ذلك أنّهما لا يأتيان على طريقة الأفعال في التصرف والمعنى.

٤-بعد التتبع الدقيق لكلّ ما ورد في كتاب معاني القرآن للفرّاء تبيّن أنّه لا يقول باسميّة نعم وبئس لا تصريحًا ولا تلميحًا، بل الواضح قوله بفعليّتهما، وبرهنتُ على ذلك بخمسة أدلة هي: إلحاق تاء التأنيث بهما، واتصال الضمير بهما، جمودهما ومعناهما، قياسهما على أفعال أخرى، رفعهما لما بعدهما.

٥-نصَّ الفرّاء صراحة على كلمة (الفِعْل) عند التمثيل لهذين الفعلين بمثاله: " نعمت المنزل دارك " ومثاله: " نعم الدار منزلك " فقوله: " تؤنث فعل المنزل ... وتذكر فعل الدار " يعني به الفعل (نِعْم). وقوله في موضع آخر: " فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل " يعني به نعم وبئس. وقوله: "

وإنّما وحدوا الفعل، وقد جاء بعد الأسماء؛ لأنّ نعم وبئس دلالة على مدح أو ذم ". كما ذكر أنّ لفظهما لفظ الفعل الماضي في قوله: " ألا ترى أنّ لفظهما لفظ فَعَلَ ".

٦-لا يوجد خلاف بين البصريّين والكوفيّين في نعم وبئس، بعد أن أثبت البحث أنّ الفرّاء يقول بأنّهما فعلان مع الكسائيّ والبصريّين وثبتت تبعيّة الكوفيّين للفرّاء والكسائيّ، ولم تذكر المصادر أسماء للكوفيّين الذي خالفوا في ذلك عدا ثعلبًا، وهو تابع للفرّاء.

ثبت المصادر والمراجـــع

١- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. الأصول في النّحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.

٢- ابن الشجريّ، هبة الله بن عليّ بن محمد العلويّ. أمالي ابن الشجريّ. تحقيق د.محمود محمد الطناجيّ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع. اللمحة في شرح الملحة. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٤- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس. علل النحو. تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، نشر مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط أولى ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٥- ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان. الخصائص. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط رابعة بدون تاريخ.

٦- . اللمع في العربيّة. تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة، بيروت، بدون تاريخ.

٧- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. نشر دار إحياء التراث القديم، ط أولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٨- ابن سيدة، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق عبد الحميد هنداوي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٩- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. نشر دار التراث، القاهرة، ط العشرون ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

١٠- ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، ط أولى، بدون تاريخ.

١١- ابن منظور، محمد بن مكرم بن عليّ. لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط ثالثة ١٤١٤ه.

١٢- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

١٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، بدون تاريخ.

١٤- شرح قطر الندى وبلّ الصدى. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

١٥- أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسيّ. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق حسن هنداويّ، نشر دار كنوز إشبيليا، بدون تاريخ.

١٦- الأزهريّ، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط أولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٧- الأزهريّ، محمد بن أحمد أبو منصور. تهذيب اللغة. تحقيق محمد عوض مرعب، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط أولى ٢٠٠١م.

١٨- الأشموني، عليّ بن محمد بن عيسى. شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك. دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٩- الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. الإنصاف في مسائل الخلاف. المكتبة العصرية، ط أولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٠- البغداديّ، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط رابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢١- الجوجريّ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ناشر عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط أولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٢- الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام. تحقيق د. بشار عوّاد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، ط، أولى ٢٠٠٣م.

٢٣- الراجحي، عبده. التطبيق النحويّ. نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط، أولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٤- الرازيّ، أبو عبد الله محمد بن عمر. التفسير الكبير. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٠ه.

٢٥- الزجاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي. اشتقاق أسماء الله. تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط ثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٦- اللامات. تحقيق مازن المبارك، نشر دار الفكر، دمشق، ط، ثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٧- مجالس العلماء. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٨- الزمخشريّ، محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط أولى ١٩٩٣م.

٢٩- السمين الحلبيّ، شهاب الدين أحمد بن يوسف. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ.

٣٠- السيوطيّ، جلال الدين. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، بدون تاريخ.

٣١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هنداوي، نشر المكتبة التوفيقية، مصر، بدون تاريخ.

٣٢- الصبّان، محمد بن عليّ. حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك. دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

٣٣- الصفديّ، صلاح الدين خليل. الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٤- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: د.عبد الإله النبهان، نشر دار الفكر، دمشق، ط أولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣٥- الفرّاء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجار وعبد الفتاح شلبي، ط أولى بدون تاريخ.

٣٦- القفطيّ، جمال الدين عليّ بن يوسف. إنباه الرواة. نشر المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ١٤٢٤هـ.

٣٧- القيسيّ، الحسن بن عبد الله. إيضاح شواهد الإيضاح. تحقيق د. محمد بن حمود الدعجانيّ، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط، أولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

٣٨- المبرّد، محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. نشر عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٣٩- المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. دار الفكر العربيّ، ط أولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٠- النعمانيّ، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولى ١٤١٩هـ/ـ١٩٩٨م.

٤١- حسان، تمام حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها. نشر عالم الكتب، ط خامسة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤٢- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٤٣- ضيف، شوقي ضيف. المدارس النحويّة نشر دار المعارف، بدون تاريخ.

٤٤- عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب. نشر عالم الكتب، ط، ثامنة ٢٠٠٣م.

محتويات البحث

مقدمـــة ٣٧٣٧

مدخـــل ٣٧٣٩

المبحث الأول: أسباب نسبة القول باسميّة نعم وبئس إلى الفرّاء ٣٧٤٢

المبحث الثاني: نعم وبئس فعلان عند الفرّاء لا اسمان ٣٧٤٦

الخاتمـــة ٣٧٥٥

ثبت المصادر والمراجـــع ٣٧٥٧

محتويات البحث ٣٧٦١